PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Shorouq**
DATE:	**30-October-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**280,000**
TITLE :	**Foreign oil company dues rise once more**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Ahmed Ismael**

مستحقات شركات البترول الأجنبية ترتفع مجددا

■ ٣,٠٨ مليار دولار مديونية هيئة البترول لصالح شركائها الأجانب

الهيئة العامة للبترول سددت ٦٠٠ مليون دولار لشركائها أغسطس الماضى

كتب ـ أحمد إسماعيل:

ارتفعت مستحقات الشركات الأجنبية العاملة بقطاع البترول المصرى، لدى الهيئة العامة للبترول، لتصل إلى ٣,٠٨ مليار دولار نهاية سبتمبر الماضى، مقابل ٢,٩ مليار دولار، نهاية أغسطس الماضى، وفقا لمصدر مسئول بوزارة البترول والثروة المعدنية، طلب عدم نشر اسمه.

وكانت الهيئة العامة للبترول، قد سددت خلال أغسطس الماضى، نحو ٦٠٠ مليون دولار من مستحقات الشركاء الأجانب «بالجنيه المصرى»، لتنخفض إلى نحو ٢,٩ مليار دولار مقارنة بـ٣,٥ مليار دولار، خلال نهاية العام المالى الماضى، وفقا لتصريحات سابقة من وزير البترول الحالى، ورئيس الهيئة السابق طارق الملا، مشيرا إلى أنه تم توزيع المستحقات بنسب مختلفة على جميع الشركات الأجنبية العاملة بقطاع البترول.

ووفقا للمصدر، فإن الهيئة العامة للبترول، تسعى خلال الفترة القادمة لسداد دفعة أخرى من مستحقات الشركاء، «لتحفيزهم على ضخ المزيد من الاستثمارات فى مجال التنقيب والبحث والاستكشاف»، تبعا للمصدر.

وقد أشار الملا، فى تصريحات صحفية، إلى أن الحكومة تعتزم توجيه جزء من القروض التى أعلنت رغبتها فى الحصول عليها من مؤسسات التمويل الدولية أخيرا، لسداد جزء جديد من مستحقات الشركاء الأجانب فى قطاع البترول، نهاية العام الحالى.

وأضاف الملا، أنه جار الاتفاق مع وزارة التعاون الدولى، بشأن المبلغ الذى سيخصص لسداد جزء من مستحقات الشركاء الأجانب وموعد الحصول عليه.

وكانت سحر نصر، وزيرة التعاون الدولى، قد أعلنت أن الحكومة تتفاوض حاليا، للحصول على تمويلات خارجية بقيمة ٤,٥ مليار دولار، منها ٣ مليارات من البنك الدولى، و١,٥ مليار دولار من الصندوق الأفريقى لمساندة برامج التنمية. وتهدف وزارة البترول والثروة المعدنية، إلى خفض مستحقات شركات النفط الأجنبية لأقل من ٢,٥ مليار دولار، نهاية العام الحالى، على أن تنتهى من كامل المديونية بنهاية ٢٠١٦، وفقا لتصريحات سابقة لرئيس مجلس الوزراء الحالى شريف إسماعيل، ووزير البترول والثروة المعدنية السابق.

وكانت مديونية الشركاء الأجانب، قد وصلت نهاية العام المالى الماضى إلى ٣,٥ مليار دولار، مقابل ٣,٢ مليار دولار خلال الربع الثالث من نفس العام.

وقد تراجعت فاتورة استيراد الوقود لنحو ٥٥٠ مليون دولار شهريا مقارنة بـ ٨٠٠ مليون دولار خلال العام الماضى، نتيجة استمرار هبوط سعر الخام، الذى أدى لانخفاض قيمة المشتقات البترولية «البنزين والسولار والمازوت والبوتاجاز» المستوردة من الخارج.

وكانت مصر تستورد منتجات بترولية من الخارج بقيمة ١,٣ مليار دولار شهريا قبل بدء هبوط سعر برنت بالأسواق العالمية.

وتقدر الاحتياجات الشهرية للسوق المحلى من السولار بـ ٥٠٠ ألف طن، والبوتاجاز ٣٠٠ ألف طن والبنزين ١٥٠ ألف طن، بخلاف ٥٠٠ ألف طن مازوت، وفقا لتقرير سابق صادر عن الهيئة العامة للبترول.